Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 851-874
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.42

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Reciprocal Relationship between Banking Financial Investment and Financial Soundness Indicators: An Applied Study in Iraqi Commercial banks (2007-2023)

Alin M Said M Salim Mal Allah*, Nasreen Mohamed Tahir Saadi Alhakim
College of Economic and Administration/University of Duhok

Keywords:
Bank Financial Investment, Financial Soundness Indicators, CAMELS model.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	07 Aug. 2025
Received in revised form	27 Aug. 2025
Accepted	02 Sep. 2025
Available online	30 Sep. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Alin M Said M Salim Mal Allah
College of Economic and Administration/University of Duhok

Abstract: This research aims to test the reciprocal relationship between banking financial investment and financial soundness indicators through an applied study that included 12 Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange during the period (2007-2023). Published bank data was used to measure banking financial investment, and the CAMELS model was adopted to measure financial soundness through the capital adequacy index, asset quality, management quality, profitability quality, liquidity, and sensitivity to market risks. The research used the Cranger test to measure the reciprocal relationship and the Panel data test to determine the significance of the model used. Stability tests also proved that all variables were stable at the level, and the results of the statistical analysis showed a significant reciprocal relationship between banking financial investment and the overall financial soundness indicators, especially with asset quality. The relationship was unidirectional with profitability quality, and no significant relationships appeared with the rest of the indicators, which confirms its validity for analysis. The research recommends the need to enhance the application of financial soundness indicators in Iraqi banks for their importance in enhance investment banking

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 851-874
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.42

العلاقة التبادلية بين الاستثمار المالي المصرفي ومؤشرات السلامة المالية: دراسة تطبيقية في المصارف التجارية العراقية (2007-2023)

ئالين محمد سعيد محمد سليم مال الله نسرين محمد طاهر سعدي الحكيم
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة دهوك

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى اختبار العلاقة التبادلية بين الاستثمار المالي المصرفي، ومؤشرات السلامة المالية من خلال بحث تطبيقي شملت 12 مصرفاً عراقياً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (2007-2023) وتم اعتماد البيانات المنشورة للمصارف؛ لقياس الاستثمار المالي المصرف. وتم اعتماد أنموذج CAMELSلقياس السلامة المالية من خلال (مؤشر كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، وجودة الإدارة، وجودة الربحية، والسيولة، ودرجة الحساسية تجاه المخاطر السوقية) واستخدم البحث اختبار كرانجر لقياس العلاقة تبادلية، واختبار Panel data، لمعرفة مدى معنوية النموذج المستخدم، وأثبتت اختبارات الاستقرارية أن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة تبادلية معنوية بين الاستثمار المالي المصرفي، وأغلب مؤشرات السلامة المالية ولاسيما مع جودة الموجودات، في حين كانت العلاقة أحادية الاتجاه مع جودة الربحية ولم تظهر علاقات معنوية مع بقية المؤشرات، مما يؤكد صلاحيتها للتحليل، ويوصي البحث بضرورة تعزيز تطبيق مؤشرات السلامة المالية في المصارف العراقية لما لها من اهمية في تحسين الاستثمارات المالية المصرفية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار المالي المصرفي، مؤشرات السلامة المالية، أنموذج CAMELS.

1. المقدمة

تعد المصارف من المؤسسات المالية الأساسية التي لها تأثير كبير في دفع عجلة التقدم إلى الأمام؛ لدورها الوسيط بين المستثمرين والمدخرين، ووظيفتها الأساسية في قبول الودائع بأنواعها من الزبائن، وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان، وبقية العمليات المالية وتمثل الودائع الجزء الأكبر من مصادر التمويل للمصرف؛ لذلك يتعين على المصرف الإحتفاظ بمقدار أمثل من تلك الودائع والعمل على تنميتها وإدخالها في مجالات استثمارية متنوعة؛ لأن الاستثمار يبين ما يستطيع المصرف بلوغه لأهدافه، وهي: تحقيق ربحية عالية، وتوفير قدر كافٍ من السيولة، والعمل بأمان مصرفي جيد لذلك لا بد من الاهتمام بمجالات وأدوات الاستثمارات المصرفية، بما يناسب إمكانية المصرف، والعمل على تحسين كفاءة هذه الاستثمارات، وتعظيم العوائد المتحققة عبر الاعتماد على طرائق وأساليب تتضمن زيادة الادخار لدى المواطنين ومن ثم توجيه المدخرات نحو مجالات الاستثمارات المتنوعة، واختيار الأدوات والآليات الصحيحة واستغلالها بشكل يدعم النمو المستقبلي للمصارف بشكل خاص، ويحقق نمواً اقتصادياً للبلد بشكل عام.كما ويعد وجود نظام مالي ومصرفي سليم، وفاعل وقادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة من المتطلبات الرئيسة لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار. وتسعى الدول جاهدة لتحديث، وتعميق، وتقوية نظمها المالية والمصرفية في الوقت الذي يتطلب تقليل احتمالات تعرضها للهزات والمشكلات والأزمات الداخلية، والصدمات الخارجية. لذلك شغل موضوع السلامة المالية في المصارف أهمية أساسية في الوقت الحاضر؛ بسبب التحديات والمؤثرات التي أحاطت بالبيئة المصرفية الحالية بكل ما تحمله من

قوى واتجاهات، جعلت هذه البيئة تحيط بمجوعة من المشكلات والأزمات المالية، مما جعل الجهود المالية والدولية تنصب على كيفية تحقيق السلامة المالية والمحافظة عليها في المصارف باستخدام نماذج وتقنيات عديدة، ومنها انموذج.CAMELS وإن مفهوم السلامة المالية مرتبط بشكل مباشر بحركة المؤشرات المالية لدى المصرف، إلى جانب أن السلامة المالية للمصارف مرتبطة بشكل مباشر بوضع الاستثمارات المصرفية.

2. منهجية البحث

2-1. مشكلة البحث: يعد الاستثمار المالي المصرفي واحداً من العناصر الأساسية لتحقيق النمو والاستقرار في النظام المصرفي ولاسيما في البيئات الاقتصادية المتقلبة، مثل العراق، إذ تواجه المصارف تحديات كبيرة في إدارة استثماراتها، وتحقيق التوازن بين العوائد والمخاطر. وفي المقابل تعد مؤشرات السلامة المالية أدوات حيوية لقياس مدى قدرة المصارف على الصمود أمام الصدمات المالية والاقتصادية؛ لذلك تستخدم كمؤشرات تحذيرية مبكرة تساعد الجهات الرقابية في تقييم أداء المصارف واستقرارها المالي وفي ظل التغيرات الاقتصادية والمالية المتسارعة، وتبرز الحاجة إلى فهم طبيعة العلاقة بين الاستثمارات المالية المصرفية، ومؤشرات السلامة المالية لاسيما في بيئة مصرفية غير مستقرة، مثل العراق، إذ ما تزال الأسواق المالية محدودة التطور، وتعاني من ضعف التنوع في الأدوات الاستثمارية، الأمر الذي يثير سؤالاً رئيساً بخصوص ما إذا كانت هذه العلاقة ذات تأثير متبادل يمكن أن تنعكس إيجابياً على قرارات الاستثمار في المصارف العراقية، وبناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

أ. ما طبيعة العلاقة بين الاستثمارات المالية المصرفية، ومؤشرات السلامة المالية في المصارف؟
ب. هل تؤثر مؤشرات السلامة المالية، مثل (كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، والسيولة، الربحية، حساسية مخاطر) في الاستثمارات المالية المصرفية؟
ج. هل يمكن أن يؤدي تحسين مؤشرات السلامة المالية إلى تحسين الاستثمارات المالية؟

2-2. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تسليطه الضوء على الاستثمار المالي المصرفي، وبيان تحليل علاقته مع مؤشرات السلامة المالية. وتتضح تلك الأهمية من كون القطاع المصرفي العراقي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، لذا فأن سلامة هذا القطاع يعني سلامة الاقتصاد الوطني واستقراره، كما يمكن إبراز أهمية البحث من خلال الجوانب الآتية:

2-2-1. الجانب النظري: يمكن توضيح أهمية البحث في جانبه النظري عن طريق ما يأتي:

أ. تكمن أهمية البحث في إعطاء تصور واضح عن الاستثمار المالي المصرفي ومؤشرات السلامة المالية هذا الموضوع الذي أصبح يشكل جزءاً مهما من اهتمامات المصارف لاسيما بعد التطورات المتسارعة التي حصلت في القطاع المصرفي. وتزايد الاتجاه نحو المزيد من الانفتاح، والعولمة، وتعدد مجالات الاستثمار.
ب. بيان أهمية طبيعة العلاقة التبادلية بين الاستثمار المالي المصرفي، ومؤشرات السلامة المالية، وتسليط الضوء على التغيرات التي تحدث في مؤشرات السلامة المالية للمصارف العراقية، ومحاولة بيان تأثيرها في الاستثمار المالي المصرفي.
ج. يستمد البحث أهميته من المكانة التي يحظى بها النشاط المصرفي، وضرورة المحافظة عليه من أية صدمات، أو انتكاسات قد يترتب على وقوعها نتائج لا يُحمد عقباها على الصعيدين المصرفي والاقتصادي العام؛ نظراً للوظيفة الحيوية للمصارف في دفع عجلة النمو الاقتصادي. لاسيما أن

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 851-874
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.42

السلامة المالية والاستثمار المالي المصرفي، هما بمنزلة مؤشرات مهمَه يستدل عن طريقها نجاح أو فشل المصارف في أداء انشطتها، وممارسة دورها.

2-2-2. الجانب الميداني: يمكن توضيح أهمية البحث الحالية في جانبه الميداني بالنقاط الآتية:

أ. التوسع في الفهم الحالي للمصارف بشأن الاستثمار المالي المصرفي؛ لأن هذا البحث يسهم في تقديم توضيح كافٍ للاستثمار المالي المصرفي، مما يمنحهم روى واضحة بخصوص الاستثمار الأكثر ملاءمة، وفائدة لهم.

ب. العمل على تعزيز الجهاز المصرفي العراقي من خلال الاعتماد على مؤشرات السلامة المالية لقياس مستوياتها، والذي سيكون بمنزلة جهاز الانذار المبكر لصناع القرار؛ لتفادي الوقوع في المشكلات والأزمات التي يتعرض لها الجهاز المصرفي لتحقيق الاستقرار المصرفي، ولقدرتها على الاستثمار بشكل أفضل.

2-3. أهداف البحث: يتمثل الهدف الرئيس للبحث في التعرف على العلاقة التبادلية بين الاستثمار المالي المصرفي ومؤشرات السلامة المالية، كما يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

أ- التعريف بالاستثمار المالي المصرفي، وبيان مدى أهميته للمصارف، والتعرف على المجالات والنشاطات الاستثمارية المتبعة لدى المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية.

ت- محاولة الاطلاع على السلامة المالية للمصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية عن طريق دراسة عينة من المصارف، ومعرفة مدى وجود علاقة تبادلية بين الاستثمار المالي المصرفي، ومؤشرات السلامة المالية، وبيان كيفية تطبيق أنموذج CAMELS في المصارف العراقية.

2-4. أنموذج البحث: أنموذج البحث الافتراضي: جرت صياغة أنموذج الافتراضي للبحث على وفق ما جاء من مسح للنتائج ذات العلاقة بموضوع البحث، وبعد مراجعة للبحوث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، جرى تطوير الانموذج الافتراضي، ليعكس أبعاد ومتغيرات الظاهرة المبحوثة، متمثلة بإشكالية البحث ومنطلقاته الفلسفية والعملية التي نصت على العلاقة التبادلية بين الاستثمار المالي المصرفي، ومؤشرات السلامة المالية. ويوضح الشكل رقم (1) الأنموذج الافتراضي للبحث.

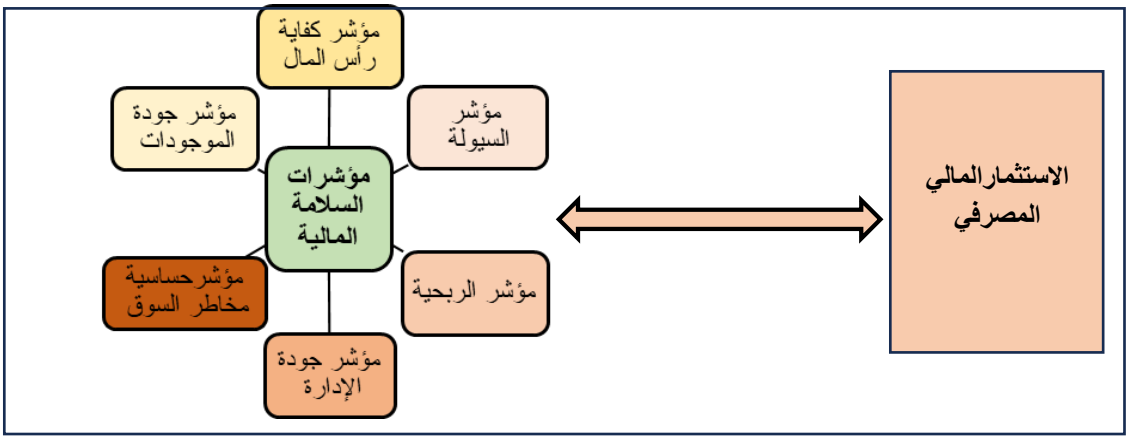

شكل (1): أنموذج الافتراضي للبحث

المصدر: من إعداد الباحثان.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 851-874
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.42

2-5. فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة للبحث: وتنص على أنه توجد علاقة تبادلية ذات دلالة احصائية باتجاهين بين الاستثمار المالي المصرفي، ومؤشرات السلامة المالية. وتتفرع منها الفرضيات الفرعية لآتية:

- توجد علاقة تبادلية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشر كفاية رأس المال.
- توجد علاقة تبادلية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشر جودة الموجودات.
- توجد علاقة تبادلية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشر جودة الإدارة.
- توجد علاقة تبادلية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشر جودة الربحية.
- توجد علاقة تبادلية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشر السيولة.
- توجد علاقة تبادلية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشر حساسية مخاطر السوق.

2-6. مجتمع البحث وعينته: يشتمل مجتمع البحث على المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية؛ وتمثلت عينة البحث بعدد من المصارف التجارية، والبالغة (12) مصرفا، والتي تمثل (50%)من مجتمع المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية. وتم استبعاد المصارف الإسلامية من عينة البحث؛ بسبب اختلاف عمل المصارف الإسلامية عن التجارية وتم اختيار هذه المصارف؛ بسبب توافر البيانات الخاصة بها، والتي تتصل بإمكانية حساب المؤشرات المتعلقة بمتغيرات البحث وللمدة (2007) ولغاية (2023) ولأنها من أوائل المصارف التي أُسست في العراق، أي من أقدمها، ومن أوائل المصارف التي أدرجت في السوق وكما موضح في الجدول رقم (1):

جدول (1) المصارف عينة البحث

ت	المصارف	تاريخ التأسيس	تاريخ الادراج	نوع الملكية	رمز المصرف
1	مصرف التجاري العراقي	1992/2/11	2004/7/25	مساهمة خاصة	BCOI
2	مصرف بغداد	1992/2/18	2004/6/15	مساهمة خاصة	BBOB
3	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	1993/7/7	2004/7/8	مساهمة خاصة	BIME
4	مصرف الاستثمار العراقي	1993/7/13	2004/6/15	مساهمة خاصة	BIBI
5	مصرف المتحد للاستثمار	1994/8/20	2004/7/8	مساهمة خاصة	BUND
6	مصرف الأهلي العراقي	1995/1/2	2004/7/8	مساهمة خاصة	BNOI
7	مصرف الائتمان العراقي	1998/7/25	2004/8/7	مساهمة خاصة	BROA
8	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	1999/3/22	2005/2/1	مساهمة خاصة	BEFI
9	مصرف بابل	1999/4/6	2004/7/8	مساهمة خاصة	BBAY
10	مصرف سومر التجاري	1999/5/26	2004/9/4	مساهمة خاصة	BSUC
11	مصرف الخليج التجاري	1999/10/20	2004/7/25	مساهمة خاصة	BGUC
12	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	2001/8/23	2005/9/1	مساهمة خاصة	BMFI

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على المعلومات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

3. الجانب النظري:

3-1. الجانب النظري: يشكل الاستثمار المالي للمصرف ركيزة أساسية من شأنها أن تسهم إلى حد بعيد في تحديد مستقبل عمل المصرف، إذ إن استغلال الأموال المتاحة ينبغي أن يكون مخططاً ومدروساً بشكل جيد يسمح بتحقيق الأرباح، وتحقيق السيولة المناسبة، وتعظيم ثروة المساهمين عند توجيهها نحو الاستثمار، وفي المدى البعيد، تعظيم قيمة أسهم المصرف. ويتفاوت الاستثمار المالي للمصرف من حيث الضمان، والنوع، والاستحقاق، والعائد، والمخاطرة، والقطاع والأجل وغيرها. وبناء على ما سبق، سيتم التطرق إلى ماهية الاستثمار المالي للمصرف مع الإشارة إلى أبرز المفاهيم المتصلة به.

3-2. مفهوم الاستثمار المالي المصرفي: يعرف على أنه قيام المصرف مقابل مخاطرة مدة الاستثمار المستقبلية بشراء موجودات مالية او حقيقيه منتجة للدخل (Gangadhar & Babu, 2006: 2)، كذلك عرفه (سعيد، 2013: 274) بأنه توزيع أموال المصرف، أو تخصيصها في هيكل استثماراته، ويعني اختيار هيكل استثمارات المصرف، وكيفية توزيعها بين استثمارات قصيرة الأجل، وطويلة الأجل.

وبهذا يمكن تحديد التعريف الإجرائي للاستثمار المالي للمصرف على أنه قيام المصرف بتوظيف أمواله في منح الائتمان النقدي والاستثمار في الأوراق المالية بشكل يحقق السلامة المالية للمصرف.

3-3. أهمية الاستثمار المالي المصرفي: للاستثمار أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية فالاستثمار يلعب دورا أساسيا في تطور الأمم والشعوب، وتأتى أهميته من خلق حركة اقتصادية واجتماعية تساعد المجتمعات على بلوغ أهدافها الاقتصادية والاجتماعية؛ لأن الاستثمار يسهم في زيادة الإنتاج، ويدعم الاقتصاد، ويوفر فرص عمل وتحسن مستوى المعيشة (شيخة، 2022: 14) على أساس أن أي زيادة أولية في الاستثمار ستؤدي إلي زيادات في الدخل من خلال مضاعف الاستثمار كما أن أي زيادة في الدخل لا بد يذهب جزء منها لزيادة الاستثمار؛ من خلال ما يسمي بالمعجل (الأنصاري، 2020: 7) فإن أي زيادة في إجمالي الدخل بمعدلات معينة، لا يمكن أن تحقق أي زيادة فعلية في الإنتاج الكلي، وهذ الا يمكن تحقيقه إلا بزيادة الاستثمارات، أي بزيادة الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق التوسع في كمية، وقيمة الإنتاج، ومن هنا ندرك الأهمية البالغة للاستثمار لأن عن طريقة نستطيع تحقيق النمو السريع في اقتصاد الدول (مسعودي، 2012: 17) أما بالنسبة لأهمية الاستثمار في العمل المصرفي، فأن الاستثمارات المصرفية، تعد الاتجاه الثاني لتوظيف الأموال في المصرف، بعد الائتمان، ولا بد من إدارتها بصورة صحيحة لتحقيق هدف الربحية والسيولة والأمان للمصرف (الموسوي، 2015: 59).

3-4. استراتيجيات الاستثمار المتبعة من قبل المصرف: تعد العلاقة بين نوعية الاستراتيجية المتبعة، وإدارة الاستثمار المالي المصرفي، من العناصر الأساسية لنجاح عملية الاستثمار، لذلك لا يمكن البدء في هذا المجال دون تحديد استراتيجية واضحة تتماشى مع الأهداف الرئيسة للمصرف، ويمكن وصف استراتيجية الاستثمار بأنها: إرشادات محددة سلفاً بخصوص كيفية توزيع رأس المال ضمن المحفظة على أنواع مختلفة من الموجودات (Kayal & Norberg, 2020: 5)، وهناك نوعان من استراتيجيات الاستثمار، وهما:

أ. **استراتيجية الاستثمار غير الفعال أو الساكن Passive Investment Strategies**: تشتمل هذه الاستراتيجية للاستثمار على توزيع محفظة الاستثمار للمصرف على أنواع عدة من الأوراق المالية والحصول على عوائدها عند مواعيد استحقاقها وتستخدم هذه الاستراتيجية المصارف، وشركات التامين، وصناديق التقاعد، وذلك لغرض زيادة أرباحها (ما مندي، 2012: 212).

ب. **استراتيجية الاستثمار الفعال أو النشط Active Investment Strategies:** الاستثمار النشط هو أكثر استراتيجيات الاستثمار شيوعًا. وقد تم تنفيذه منذ زمن بعيد وينظر الكثيرون إلى الأسهم المحترفين كوسيلة لتحقيق ثروة ونفوذ كبيرين. هنا يحاول المستثمرون النشطون بشراء الأوراق المالية أو بيعها بشكل متكرر لاستغلال ظروف السوق والحصول على الربح، وتحقيق عوائد أعلى من متوسط السوقو يتم ذلك من خلال شراء الاستثمارات ومراقبة أنشطتها عن كثب، ومن ثم إساءة استخدام المعلومات المخفية، وعدم كفاءة السوق (Aggerholm, 2019: 2).

ويرى (الجياشي وآخرون، 2023: 581) أن استراتيجيات الاستثمار المالي المصرفي بشكل عام تتكون مما يأتي:

- **استراتيجية الاستثمار الهجومية:** والتي تهدف لكسب الأرباح السريعة والعالية، وتحمل المخاطر الكبيرة جراء ذلك والجزء الأكبر من الأموال يوضع في الأسهم التي تحتوي على مخاطر عالية؛ بسبب تأثرها الشديد بالتقلبات الاقتصادية المختلفة، وذات الأرباح العالية.
- **استراتيجية الاستثمار المتوازنة:** تتبني هذه السياسة غالبية المستثمرين، بحيث يتم مراعاة تحقيق توازن نسبي، يؤمن عوائد معقولة عن مستويات معقولة من المخاطرة؛ لذلك يوزع رأس مال المستثمر على أدوات استثمارية متنوعة تتيح للمستثمر، دون أن تحرمه فرصة تحقيق أرباح رأسمالية في حال توفرها، تحقيق دخل ثابت في حدود معقولة.
- **استراتيجية الاستثمار المتحفظة:** إن اتباع هذه الاستراتيجية من قبل المستثمر حيثما يكون، متحفظ جدا تجاه المخاطر، أي يكون تركيزه الشديد على الحفاظ على الأموال المستثمرة وعامل الأمان والتي تعطي دخلاً ثابتاً من دون خسائره.

3-4-1. ويتكون الاستثمار المالي المصرفي من الاستثمار في الائتمان النقدي: على الرغم من تطور العمل المصرفي عبر السنين، وزيادة أنشطته ودور المصارف في الحياة وخدماتها التي تقدمها، يبقى الائتمان النقدي، فعالية مصرفية ذات أهمية أكبر ومكانة بالغة ضمن العمل المصرفي. ذلك من خلال الأرباح المتأتية منه، فهو الاستخدام الأكثر جاذبية لإدارة المصرف، ولما كانت الودائع هي المصدر الأول لأموال المصارف التجارية، فأن الائتمان يعد التوظيف الأول المقابل لتلك الأموال والمصدر الرئيس لربح المصرف، لذلك تعد الائتمان النقدي من أهم التوظيفات الذي يعتمد عليها المصرف في تحقيق إيراداته، (رفو، 2012: 2)، وهناك تصنيفات عدة للائتمان النقدي، أبرزها:

أ. **القروض، والسلف:** هي جميع القروض التي يمنحها المصرف سواء أكانت مضمونة أم غير مضمونة التي تعتمد عليها المصارف بشكل أساسي في تحقيق الربح (محمدوجواد، 2020: 205).

ب. **خصم الكمبيالات:** تعد عملية خصم الكمبيالات، أو الأوراق التجارية من قبل المصارف التجارية نوعاً من أنواع السندات القانونية، يتعهد بمقتاضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر في تاريخ متفق عليه، يمكنه من الحصول على قيمتها قبل حلول أجل استحقاقها، ويقوم المصرف بمطالبة المدين بقيمتها بتاريخ الاستحقاق (عيدان وخلف، 2020: 120-121).

ج. **سحب على مكشوف:** يعرف بأنه نوع من التسهيلات يمنح للزبائن التجاريين على شكل قروض لمدة 12شهراً، وتحت شروط معينة، وعادة ما يوضع له سقف محدد بموجب القانون. ويتم منح مثل هذه التسهيلات لزبائن المصرف بعد دراسة أوضاعهم المالية، وقدرتهم على الإيفاء بالقروض، ومدى متانة الضمانات المقدمة منهم (العامري، 2003: 57).

3-5. مؤشرات السلامة المالية: برزت الحاجة الملحة لتطوير أدوات وتقنيات تسهم في الكشف عن الأزمات المالية، وتساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف في النظام المالي وفي نهاية التسعينيات من القرن الماضي، جاء ذلك نتيجة لأزمات واضطرابات متعددة شهدها القطاع المالي في العديد من دول العالم في تلك المرحلة بدأت رحلة البحث عن مؤشرات السلامة المالية عندما اطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برنامج، تم جمع مجموعة فرعية من مؤشرات السلامة المالية كجزء من هذا البرنامج، لتقييم القطاع المالي، ومراقبة هشاشة النظام المالي (عبد الماجد، 2022: 102).

وبذلك يمكن إعطاء تعريف إجرائي للسلامة المالية للمصرف، بأنها: قدرة المصرف للحفاظ على استقراره المالي، وقدرته على الوفاء بجميع التزاماته المالية في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة، والمخاطر المحتملة.

3-6. أسباب قيام البنوك المركزية بصيانة سلامة واستقرار نظامها المالي: يمكن أن تؤثر مشكلات النظام المالي سلبًا في فعالية السياسة النقدية، إذ تتطلب عمليات إنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة تكاليف مادية كبيرة، فضلاً عن تأثيرات هروب رأس المال، وعمق الركود الاقتصادي وعدم قدرة المصارف على القيام بالاستثمارات بشكل جيد، وإذا لم يتم إعطاء موضوع السلامة المالية الأهمية اللازمة، جميع هذه العوامل تؤدي إلى آثار سلبية (الامام، 2010: 11) لذلك تسعى البنوك المركزية إلى الحفاظ على سلامة واستقرار أنظمتها المالية، استنادًا إلى أسباب عدة، منها (الخفاجي، 2022: 63):

أ. تعمل المصارف كوسيط مالي، كما إنها تعد قنوات لنقل السياسة النقدية، مما يؤثر في الطلب الكلي في الاقتصاد الحقيقي، إذا تعرض المصارف للمخاطر في عملياتها، فأنها تمثل عامل عدم استقرار محتمل مهم للأنظمة المالية.

ب.تركت جميع الأزمات المالية آثارًا سلبية جسيمة على اقتصادات العالم، بما في ذلك تراجع النمو الاقتصادي، وانخفاض الاستثمارات، وتراجع الدخل والاستهلاك، مما أدى إلى تأثيرات سلبية على الحياة السياسية والاجتماعية.

ج. يؤدي عدم الاستقرار في الأنظمة المالية إلى تكبد تكاليف مالية كبيرة عند محاولة تخفيف حدته أو تعديله.

3-7. الغرض من تطبيق مؤشرات السلامة المالية: تعد مؤشرات السلامة المالية إحدى الوسائل المستخدمة في الرقابة الميدانية، والرقابة المباشرة، ولأجل المحافظة على استقرار المؤسسات المالية والمصارف، تعزيز انضباط السوق؛ قدم صندوق النقد الدولي مؤشرات السلامة المالية لتساعد في الانذار المبكر للازمات المحتملة، ويمكن توضيح مجموعة من أغراض تطبيق مؤشرات السلامة المالية وكما يأتي (التميمي، 2024: 25):

1. للتنبؤ بالمخاطر المحتملة.
2. للتحوط من المخاطر، مثل مخاطر السيولة، ومخاطر تقلبات أسعار الصرف، ومخاطر السوق.
3. المحافظة على استقرار المؤسسات المالية، وتعزيز انضباط السوق.

3-8. أنموذج قياس مؤشرات السلامة المالية (CAMELS Model 1979)

أ. **مفهوم أنموذج CAMELS:** تم إنشاء CAMEL في العام 1979 من قبل هيئات تنظيم المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد ذلك تم توسيع استخدامه، إذ تم عده أداة مفيدة للسلطات الإشرافية من مختلف البلدان من أجل تقييم سلامة المؤسسات المالية. يشتق اختصار CAMEL من خمسة قطاعات رئيسة لعمليات المصرف: كفاية رأس،المال Capital Adequacy، وجودة الموجودات Assets Quality، وجودة الإدارة Management Quality، الربحية أو العائد Earnings Ability، والسيولة Liquidity (Roman & Sargu, 2013: 70)، وفي السنة 1996 وفي محاولة لجعل نظام التقييم أكثر تركيزاً على المخاطرة، ونتيجة لحدوث عدد من التغيرات في الصناعة المصرفية، وفي سياسات، وعمليات الوكالات الرقابية الفيدرالية، كان لا بد من إعادة النظر في نموذج الموضع في العام 1979 ومراجعته وتعديله، وذلك بإضافة عنصر سادس يطلق عليه الحساسية لمخاطرة السوق (S) ليصبح بذلك اسم النموذج CAMELS (اسية، 2022: 171). واستنادا لهذه الدراسات تم الاعتماد على هذا النموذج لقياس مؤشرات السلامة المالية في البحث الحالي.

ب. **تصنيف CAMELS:** يعد تصنيف CAMELSمن أهم المتغيرات في البيئة المالية للمؤسسات المصرفية التي أدت إلى تحولات رئيسة في التفكير بخصوص عمليات مراقبة المصارف، إذ أولت اهتماماً كبيراً بتقويم السلامة المالية والمصرفية لعمليات إدارة المصرف، أخذة بعين الاعتبار المخاطر. ويتم تصنيف مستويات النظام إلى خمسة مستويات إذ يخضع إلى المصرف، لهذه المستويات الخمسة، إذ يعكس المستوى الأول أفضل مستوى في السلامة والأداء، ويعكس المستوى الخامس أدني مستوى، وتقسم هذه المستويات على (أداء قوي Strong، أداء مرضي Satisfactory، أداء مقبول Fair، أداء هامشي Marginal، أداء غير مرضي Unsatisfac) (الامام، 2010: 17-21).

ج. **أهمية أنموذج CAMELS:** تكتسب المؤشرات المالية، ونظم الإنذار المبكر أهمية متزايدة بوصفها دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لصناع القرار، وواضعي السياسات، من احتمال تعرض المؤسسة لأزمة مالية أو نقدية، وتوفر هذه النظم إشارة بإمكانية حدوث ذلك مبكراً قبل وقوع الحدث لاتخاذ التدابير والسياسات الوقائية، أو الاحترازية اللازمة قبل وقوع الأزمات، وبما أن أنموذج CAMELS هو أحد نظم الإنذار المبكر، فأنه ذو أهمية كبيرة، لأنه يزيد من وضوح الظروف الحالية (Shamir & Al-Baaj, 2022: 410).

د. **مؤشرات أنموذج CAMELS:**

- **كفاية رأس المال Capital Adequacy:** كفاية رأس المال تعد عاملاً فاعلاً في تحقيق السلامة المصرفية، فضلاً عن ذلك إنها تعطي مؤشرا مهماً لقياس المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المصارف، ولتمكين المستخدم من تقييم ما إذا كان رأس المال المتاح كافيا لمواجهة مخاطر الائتمان، ومتطلبات المخاطر الأخر، يجب على المصرف الإفصاح عن نسب رأس المال القائمة على المخاطر والمحسوبية، ويجب أن يتضمن هذا الإفصاح معلومات كافية (حنظل وخلف، 2023: 117).
- **جودة الموجودات Assets Quality:** يعد جودة الموجودات جانباً مهماً في تقييم السلامة المالية للمصارف. بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الموجودات، لأن في الغالب نوعية الموجودات، وصعوبة تسيلها، يسبب مخاطر التعثر في المصرف (سهام، 2014: 11).

- **جودة الإدارة Management Quality:** وفي هذا المؤشر من نموذج الإنذار والتقييم CAMELS يتم التأكيد على كفاءة كافة، المستويات الإدارية فضلاً عن الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات الرقابية النافذة، كذلك مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية والتزام الموظفين بها، فضلا عن التأكد من قدرة المصرف على التخطيط السليم، والتأقلم مع المتغيرات الطارئة في ظل الظروف المحيطة (التميمي، 2024: 23).
- **الربحية أو العائد Earnings**: إن قدرة المصارف على تحقيق أرباح مناسبة تساعدها على توسيع أعمالها والحفاظ على قدرتها التنافسية. كما تشكل الأرباح جانبًا مهمًا في تحديد قدرتها على الاستمرار على المدى الطويل، وتشير الأرباح إلى قدرة المصرف على استيعاب الخسائر، وزيادة رأس المال، ودعم عملياته المختلفة (Islam and et al., 2021: 173).
- **السيولة Liquidity**: السيولة في المصرف، هي مقياس لقدرته على العثور بسهولة على النقد الذي قد يحتاج إليه للوفاء بالالتزامات التي عليه. ويمكن أن تأتي السيولة من حيازات نقدية مباشرة بالعملة، أومن حساب في بنك مركزي والأكثر شيوعا أنها تأتي من الاحتفاظ بالأوراق المالية التي يمكن بيعها بسرعة وبأقل قدر من الخسارة (سلمان وعبدالرحمان، 2022: 60-61).
- **درجة الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity of Market Risks:** وتتضمن العديد من الأدوات المالية، من الأسهم وسندات الحكومية، والمشتقات المالية، إذ تشير إلى إنخفاض أسعار الموجودات على صافي ثروة المصرف، إذ تعكس الحساسية لمخاطر السوق إلى التغيرات في سعر الفائدة، وأسعار الأدوات المالية التي تؤثر سلباً في الوضع المالي للمصرف (الطائي ومحمد، 2013: 17).

4. الجانب العملي

4-1. الجانب القياسي: نحاول في هذا الجانب تحقيق أهداف البحث من خلال اختبار فرضياته من أجل التأكد من صحة هذه الفرضيات من عدمها من خلال تطبيق اختبارات عدة، منها: جذر الوحدة؛ لبيان استقرارية المتغيرات، واختبار سببية كرانجر؛ لمعرفة مدى وجود علاقات تبادلية بين المتغيرات واختبارFixed Panal Data لمعرفة مدي ملاءمة الأنموذج وعلى النحو الآتي:

4-1-1. اختبار السلاسل الزمنية: تم استخدام اختبار السلاسل الزمنية لبيانات البحث الحالية، إذ تعد دراسة السلاسل الزمنية غير المستقرة مهمة في تطبيق الاقتصادي؛ وذلك باستخدام مختلف اختبارات جذر الوحدة، إذ تم توضيح وتحديد درجة إستقراريتها باستخدام إختبار (Levin-Lin-Chu)، وبناء على هذه الاختبار تعد المتغيرات مستقرة، إذا كانت (Prob<0.05) وفي هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم (H0) القائلة بعدم وجود استقرار المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة(H1)التي تشير إلى استقرار المتغيرات في المستوى، ويأخذ(LLC)في الجانب الآثار الثابتة المقطعية والزمنية، وتعد فرضية وجود عملية جذر الوحدة المشترك، ومن ثم ليفترض أن معلمة المتغير المبطأ لفترة واحدة، وتكون متجانسة عبر المصارف(Baltag,2005:240-242)، كما في الجدول الأتي:

جدول (2): ملخص نتائج (LLC) استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

المتغيرات	اسم المتغير	Common Root-Levin, Lin, Chu	Prob (0.05)	القرار
X	الاستثمار في، الائتمان، النقدي	-3.58845	0.0002	مستقر عند المستوى

المتغيرات	اسم المتغير	Common Root-Levin, Lin, Chu	Prob (0.05)	القرار
Y	مؤشرات السلامة المالية	-5.89188	0.0000	مستقر عند المستوى
Y1	كفاية رأس المال	-3.54754	0.0002	مستقر عند المستوى
Y2	جودة الموجودات	-5.11553	0.0000	مستقر عند المستوى
Y3	جودة الإدارة	4.45089	0.0000	مستقر عند المستوى
Y4	جودة الربحية	5.29900	0.0000	مستقر عند المستوى
Y5	السيولة	5.74463	0.0000	مستقر عند المستوى
Y6	حساسيةتجاه،مخاطرالسوق	10.4682	0.0000	مستقر عند المستوى

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

4-1-2. اختبار العلاقات التبادلية بين متغيرات البحث:

أ. **العلاقة التبادلية بين الاستثمار في الائتمان النقدي ومؤشرات السلامة المالية:** أظهرت نتائج التحليل بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشرات السلامة المالية خلال مدة (2007-2023) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، لأن معامل التأثير للاستثمار في الائتمان النقدي بلغ قيمة موجبة (3.16E-11) بالقيمة الاحتمالية (0.0195)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المقبولة (0.05) ويشير ذلك إلى أن زيادة الاستثمار في الائتمان النقدي ترتبط بتحسن مؤشرات السلامة المالية. وكذلك بلغت قيمة F-statistic (3.60) مع دلالة معنوية (0.000) وهذا يدل على أن النموذج ككل جيد ومناسب للتفسير. كذلك بلغ قيمة (R) (0.365642) وهذا يعني، النموذج يفسر حوالي (36.6%) من التغير في مؤشرات السلامة المالية باستخدام الائتمان النقدي.، وبلغ قيمة D.W (1.195350) وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي، وربما يرجع سبب ذلك العلاقة إلى أن زيادة الائتمان النقدي تعزز من قدرة المصارف على التمويل، والإقراض، وهذا ينعكس إيجابياً على مؤشرات، وكذلك إذ تم توجيه الائتمان النقدي نحو قطاعات منتجة يمكن أن يسهم في استقرار النظام المالي، مما يحسن مؤشرات السلامة العامة، وكذلك العلاقة الموجبة تعكس سياسات مصرفية متحفظة تراعي موازنة التوسع الائتماني مع الالتزام بالضوابط الرقابية.

وعند تحليل النتائج بين مؤشرات السلامة المالية، كمتغير مستقل والاستثمار في الائتمان النقدي كمتغير معتمد ظهر بأن مؤشرات السلامة المالية تؤثر بشكل معنوي على الاستثمار في الائتمان النقدي، بما أن معامل التأثير (9.76E+08). وكان معنوياً عند مستوى دلالة 5% إذ بلغت قيمة المعنوية المحسوبة (0.0195) وهذا يشير إلى التحسن في مؤشرات السلامة المالية ويؤدي إلى زيادة الاستثمار في الائتمان النقدي، وعلى الرغم من أن قدرة النموذج على تفسير التغيرات في

الاستثمار ضعيف نسبياً؛ لأن معامل التحديد بلغ 18.6% وهذا يعني أن أغلب التغيرات في الاستثمار لا تفسره، فقد مؤشرات السلامة المالية. وكذلك بلغت قيمة D.W (1.438130) وهذا يعني لا يوجد هناك ارتباط ذاتي. وبلغت قيمة prob(F) (0.048) هذا يعني أن النموذج المقدر معنوي، وربما يرجع سبب تلك العلاقة إلى أن تحسن السلامة المالية للمصرف، يشجع المصرف على التوسع في منح الائتمان، أو زيادة التمويل الائتماني، وكذلك الإدارة الجيدة للمخاطر، تظهر في مؤشرات السلامة المالية، وهذا يعزز ثقة المصرف في تقديم ائتمان نقدي جديد، وهذا العلاقة الموجبة تشير إلى أن تزيد قدرة تلك المصارف على تحمل المخاطر الائتمانية التي تتمتع بسلامة مالية جيدا.

جدول (3): نتائج العلاقة التبادلية بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشرات السلامة المالية

الاتجاه	**عدد المشاهدات**	**Coefficient**	**Std**	**T-statistic**	**Prob**
X → Y	**204**	**3.16E-11**	**1.34E-11**	**2.358394**	**0.0195**
C		161.5748	5.702395	28.33455	0.0000
	R-squared	D-W	F-Statistic	Prob(F-statistic)	
	0.365642	1.195350	3.602475	0.000000	
Y → X	204	9.76E+08	4.14E+08	2.358394	0.0195
C		1.77E+11	7.37E+10	2.406347	0.0172
	R-squared	D-W	F-statistic	Prob(F-statistic)	
	0.186637	1.438130	1.434146	0.048951	

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews12

بناء على ما سبق، واعتماداً على نتائج الجدول رقم (3) فأن توجد علاقة تبادلية بين في الائتمان النقدي، ومؤشرات السلامة المالية، ولكن بشكل أقوي وأوضح عندما يكون الاستثمار هو المتغير مستقل، أي إن قرارات الاستثمار تسهم في تفسير التغير في مؤشرات السلامة المالية ولكن في الاتجاه، ولا يفسر التغيرات في الاستثمار بشكل جيد على الرغم من وجود تأثير معنوي للمؤشرات، وبذلك تقبل فرضية البحث الرئيسة التي تنص على أنه توجد علاقة تبادلية بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشرات السلامة المالية.

ب. **العلاقة التبادلية بين لاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشر كفاية راس المال:** عند تحليل العلاقة بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشر كفاية رأس المال، بينت النتائج أنه لا يوجد تأثير معنوي مباشر للاستثمار في هذه المؤشر، إذ بلغ معامل التأثير (3.49E-11) وبمستوى معنوي محسوب (0.5938) وهي أكبر من مستوى الدلالة المقبولة (5%)، والنموذج الكلي كان معنوياً بدرجة عالية إذ بلغ (0.00) prob(F)، وكذلك بلغ R-squared (0.307253) وهذا يعني النموذج يفسر حوالي (30.7%) من التغيرات في مؤشر كفاية رأس المال اعتماداً على الاستثمار، وبلغت قيمة D.W (1.172031) وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي. ويمكن أن تكون هناك عوامل أخرى داخل النموذج تسهم في تفسير التغيرات في كفاية رأس المال ولكن الاستثمار لا يعد ضمن هذا العوامل الفاعلة بشكل مباشر، ويمكن أن تكون سبب هذا النتيجة هو في تحديد كفاية رأس المال والائتمان النقدي ليس العامل المباشر، إذ يعتمد هذا المؤشر على الموجودات المرجحة بالمخاطر ورأس المال

التنظيمي، ليس على الاستثمار فحسب، بل ربما على سياسة الاحتياطات، أو جودة الموجودات، أو الرقابة المصرفية، وهذه العوامل الداخلية تؤثر بشكل أكبر في كفاية رأس المال.

وأظهرت النتائج في الاتجاه الثاني، عندما كان مؤشر كفاية رأس المال هو المتغير مستقل، والاستثمار هو المتغير التابع، أنه لا يؤثر بشكل معنوي في الاستثمار؛ لأن قيمة المعنوية (0.5938) وهي أعلى من مستوى الدلالة المقبولة(5%) وكذلك دلالة النموذج الكلي (0.2286) غير معنوية أي إن مؤشر كفاية رأس المال لا يفسر التغيرات في الاستثمار بشكل موثوق، وكذلك بلغ قيمة (R)(0.162152) وهذا يعني أن النموذج يفسر (16.2%) فقط من التغير في الاستثمار المصرفي باستخدام كفاية رأس المال، وبلغت قيمة D.W(1.466216) وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي. وأن يكون هذا بسبب أن كفاية رأس المال، ليس من الضرورة أن تؤثر مباشرة على قرارات الاستثمار في الائتمان؛ لأن مؤشر رقابي يحدد قدرة المصرف على تحمل الخسائر، ويمكن أن يكون التأثير غير مباشر، أو يعتمد على عوامل أخري مثل مخاطر الائتمان، وسياسات الإقراض، والتوجيهات الرقابية.

جدول (4): نتائج العلاقة التبادلية بين الاستثمارفي الائتمان النقدي، ومؤشر كفاية رأس المال

الاتجاه	**عدد المشاهدات**	**Coefficient**	**Std**	**T-statistic**	**Prob**
X → Y1	**204**	**3.49E-11**	**6.53E-11**	**0.534246**	**0.5938**
C		407.6342	27.79962	14.66330	0.0000
	R-squared	D-W	F-Statistic	Prob(F-statistic)	
	0.307253	1.172031	2.772058	0.000027	
Y1 → X	204	46693011	87399875	0.534246	0.5938
C		3.26E+11	4.12E+10	7.910672	0.0000
	R-squared	D-W	F-statistic	Prob(F-statistic)	
	0.162152	1.466216	1.209590	0.228593	

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

وبناء على النتائج المذكورة في الجدول رقم (4) نستنتج بأنه لا توجد علاقة تبادلية بين الاستثمار، ومؤشر كفاية رأس المال سواء بعدّ الاستثمار، هو المتأثر، أو المؤثر، لذلك نرفض فرضية البحث الفرعية الأولي المنبثقة من فرضية البحث الرئيسة التي تنص على أنه: توجد علاقة تبادلية بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشر كفاية رأس المال.

ج. 2-**العلاقة التبادلية بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشر جودة الموجودات**: أتضح التحليل وجود تأثير معنوي موجب للاستثمار في الائتمان على مؤشر جودة الموجودات، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (1.46E-10) وكانت دالة إحصائياً عند المستوى المعنوي (0.0013) وهي أقل من المستوى المعنوي الافتراضي للبحث(0.05)وهذا يشير إلى أن الزيادة في الاستثمار في الائتمان النقدي ترتبط بتحسن نسبي في جودة الموجودات، إذ بلغت قيمة Prob(F) (0.000002) وهذا يعني أن النموذج ككل معنوي، وبلغت قيمة (R) 33.8% وهذا يدل على قدرة النموذج في تفسير التغيرات في جودة الموجودات، وبلغت قيمة D.W(1.524641)وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. ويمكن تفسير هذا العلاقة بأن زيادة الموجودات المتحققة للإيرادات تؤدي إلى تحسين جودة الموجودات؛ بسبب أن الاستثمار الجيد غالباً يكون مصحوباً بإجراءات صارمة؛ لتقييم المخاطر

والجدارة الائتمانية. كذلك قد توجه المصارف استثماراتها نحو قطاعات أو مشاريع ذات ضمانات قوية أو تدفقات نقدية ثابتة، وهذا يقلل من احتمالية التعثر في السداد، ويؤدي إلى رفع جودة الموجودات، وكذلك عند وجود نظام تحليلي دقيق لتقييم شامل للمخاطر قبل اتخاذ القرار الائتماني فأن عملية منح الائتمان، تصبح أكثر انتقائية وتكون هناك محفظة ائتمانية ذات جودة أعلى.

وأسفر تحليل العلاقة بين جودة الموجودات والاستثمار في الائتمان النقدي عن وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائياً، لأن معامل الانحدار بلغ (3.96E+08) والمستوى المعنوي (0.0013)،وهي أقل من مستوى الدلالة المقبولة 5%وكذلك كان النموذج ككل معنوياً إذ بلغ Prob(F)(0.027) وهذا يشير إلى أن التحسن في جودة الموجودات يسهم في تشجيع المصارف على زيادة الاستثمار، ويفسر النموذج نحو21% من التغير في الاستثمار، وبلغت قيمةD.W(1.363495) وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. ويعود سبب هذا العلاقة إلى أنه كلما كانت جودة الموجودات عالية فهذا يعني وجود موجودات جيدة الأداء، وهذا يقلل من الحاجة إلى تكوين مخصصات الخسائر، ويتيح موارد أكثر للاستثمار في الائتمان النقدي، وكذلك إذ كانت الموجودات ذات جودة عالية، فهذا يعزز ثقة أصحاب الأموال بالمصرف، وهوما يزيد من تدفق السيولة، ويفتح المجال للتوسع في الإقراض.

جدول (5): نتائج العلاقة التبادلية بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشر جودة الموجودات

الاتجاه	**عدد المشاهدات**	**Coefficient**	**Std**	**T-statistic**	**Prob**
X → Y2	**204**	**1.46E-10**	**4.46E-11**	**3.277950**	**0.0013**
C		252.0191	18.97514	13.28154	0.0000
	R-squared	D-W	F-Statistic	Prob(F-statistic)	
	0.338240	1.524641	3.194506	0.000002	
Y2 → X	204	3.96E+08	1.21E+08	3.277950	0.0013
C		2.26E+11	4.09E+10	5.526874	0.0000
	R-squared	D-W	F-statistic	Prob(F-statistic)	
	0.209333	1.363495	1.654715	0.027428	

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

بناء على النتائج المذكورة في الجدول رقم (5)، تبين أن هناك علاقة تبادلية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار، مؤشر جودة الموجودات، لذلك تقبل فرضية البحث الفرعية الثانية المنبثقة من فرضية البحث الرئيسة التي تنص على أنه توجد علاقة تبادلية بين الاستثمار، وجودة الموجودات.

د. **العلاقة التبادلة بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشر جودة الإدارة:** ظهرت نتائج الذي تناولت العلاقة بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشر جودة الإدارة بأنه لا توجد علاقة تأثير معنوي للاستثمار على المؤشر لأن قيمة الاحتمالية لمعامل الاستثمار بلغ (0.2605)وهي أعلى من المستوى المعنوي الافتراضي للبحث(0.05)، وكذلك فأن النموذج ككل ليس معنوياً إذ بلغت قيمة prob(F) (0.2022) وبلغ قيمة (R) (0.165)وهذا يعني أن الاستثمار ليس له دور حقيقي أو فعال في التفسير، أو التأثير في جودة الإدارة في المصارف العراقية خلال مدة البحث، وهذا وفقاً للبيانات والنموذج المستخدم، وبلغت قيمة D.W(2.052011)وهذا يعني النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. ومن الأسباب الممكنة لعدم وجود العلاقة، أنه قد يكون الائتمان متاحاً لكن لا يدار بكفاءة،ممالاينعكس

على جودة الإدارة، وكذلك الفجوة الزمنية إذ قد يتأخر تأثير الاستثمار على مؤشرات الأداء الإداري، ووربما أن جودة الإدارة تتأثر بعوامل داخلية أكثر من الخارجية، مثل تدريب العاملين، ونظام الحوافز.

في الاتجاه الثاني عند اعتبار مؤشر جودة الإدارة متغيراً مستقلً والاستثمار في الائتمان النقدي متغيراً معتمداً لم تظهر نتائج التحليل وجود علاقة معنوياً من الناحية الإحصائية إذ بلغت قيمة الاحتمالية لمعامل جودة الإدارة (0.2605) وهي أعلى من المستوى المعنوي الافتراضي للبحث (0.05)،كما لم يكن النموذج ككل معنويا، إذ بلغت قيمة Prob(F)(0.1927)أي إن جودة الإدارة لا تفسر بشكل واضح التغير في الاستثمار، وهذا يعني أنه ربما تكون هناك متغيرات أخرى، مثل جودة الموجودات، المخاطرة مؤثرة أكثر، وكذلك بلغت قيمةR-squared(0.166852)هذا يعني أن جودة الإدارة تفسر حوالي (16.7%)فقط من التغيرات في الاستثمار. وبلغت قيمة D.W(1.470920)وهذا يعني أنه لا توجد مشكلة في الارتباط الذاتي، ويعود سبب عدم العلاقة إلى أن في كثيرمن المصارف ولاسيما في بيئة العراقية قد تكون قرارات التمويل أو استخدام الائتمان النقدي بيد الإدارة المالية، أو جهات خارج الإدارة المباشرة، في حين أن جودة الإدارة تقاس بعوامل داخلية تتعلق بالأداء التنظيمي، والإداري، كذلك قد لاتكون الإدارة هي من تقرر أوتوجه كيفية استخدام التمويل، أومقدار الائتمان النقدي حتى لو كانت الإدارة ذات كفاءة، ولاسيما إذ كان القرار المالي مركزياً أو يخضع لقيود خارجية، مثل الجهات الرقابية، أو البنك المركزي، ويحتمل أن ضعف العلاقة يعود إلى تأثير العوامل الخارجية يتجاوز قدرة الإدارة على التحكم بها، مثل التقلبات السوقية، كتغير أسعار الفائدة، أو أسعار الصرف، والمخاطر الاقتصادية، مثل التضخم، والانكماش، والبيئة التشريعية والتنظيمية التي قد تفرض قيوداً على منح التمويل، وهذا العوامل تحد من فاعلية الإدارة، وتقيد قدراتها في اتخاذ قرارات أئتمانية فعالة، ما يؤدي إلى ضعف العلاقة الإحصائية بين المتغيرين.

جدول (6): نتائج العلاقة التبادلية بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشر جودة الإدارة

الاتجاه	عدد المشاهدات	Coefficient	Std	T-statistic	Prob
X → Y3	204	8.05E-12	7.13E-12	1.128818	0.2605
C		37.05124	3.036960	12.20011	0.0000
	R-squared	D-W	F-Statistic	Prob(F-statistic)	
	0.165556	2.052011	1.240015	0.202220	
Y3 → X	204	8.98E+08	7.96E+08	1.128818	0.2605
C		3.10E+11	3.68E+10	8.416423	0.0000
	R-squared	D-W	F-statistic	Prob(F-statistic	
	0.166852	1.470920	1.251671	0.192742	

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

وبناء على النتائج المذكورة في الجدول رقم (6) نستنتج بأنه لا توجد علاقة تبادلية بين الاستثمار، مؤشر جودة الإدارة، لذلك نرفض فرضية البحث الفرعية الرابعة المنبثقة من فرضية البحث الرئيسة التي تنص على أنه توجد علاقة تبادلية بين الاستثمار، ومؤشر جودة الإدارة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 851-874
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.42

ه. **العلاقة التبادلية بين الاستثمار في الائتمان النقدي ومؤشر جودة الربحية**: أوضحت نتائج التحليل أن للاستثمار في الائتمان النقدي تأثيراً معنويا في جودة الربحية، لأن قيمة معامل الانحدار بلغت نحو(1.39E-11) وتشير إلى وجود علاقة طردية بينهما، كما بلغت قيمة المستوى المعنوي للبحث(0.0322)،وهي أقل من مستوى الدلالة الافتراضة (0.05) وهذا يعني أن العلاقة ذات دلالة إحصائية معنوية، كذلك بلغت قيمة (0.0058) Prob(F) وهذا يعني أن النموذج ككل معنوي، في حين بلغ معامل التحديد(0.2357)أي إن النموذج يفسر حوالي(23.57%)من التغيرات في جودة الربحية، وهذا النتائج تعني أنه كلما زاد الاستثمار في الائتمان النقدي، يزداد مستوى جودة الربحية، وبلغ D.W(1.796844)وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، ويرجع سبب هذا العلاقة إلى الدور المحوري للائتمان النقدي في تحقيق العوائد التشغيلية للمصارف، فكلما زاد الاستثمار مع ضمان جودة القروض وكفاءة إدارتها، انعكس ذلك إيجابياً على جودة الأرباح من خلال تعزيز الإيرادات المتكررة والمستدامة الناتجة عن النشاط الائتماني الأساسي ويعكس هذا الترابط قدرة المصارف على توظيف مواردها المالية في أنشطة مدرة للدخل الحقيقي بمايسهم في تحسين نوعية الأرباح وتحقيق الاستقرار المالي على مدى الطويل.

وفي الاتجاه الآخر، أظهرت النتائج أن جودة الربحية ترتبط بعلاقة طردية وذات دلالة إحصائية مع الاستثمار في الائتمان النقدي لأن معامل الانحدار بلغت (1.87E+09)وهذا يدل على وجود علاقة طرديه بينهما، وبلغ قيمة المستوى المعنوي المحسوب (0.0322)وهي أقل من مستوى الدلالة المقبول (0.05)، لكن من ناحية أخرى النموذج الكلي معنوي إذ بلغت قيمة prob(F)(0.0018) وهي أقل من (0.05)،وهذا يعني أن النموذج بشكل كاف يفسر التغيرات في المتغير التابع وكانت قيمة معامل التحديد(0.1826)وهذا يعني جودة الربحية تفسر 18.26%فقط من التغيرات في الاستثمار، وكذلك بلغ قيمة D.W(1.431677)وهذا يعني لا يوجد ارتباط ذاتي بين متغيرات البحث، ويرجع سبب هذا العلاقة إلى أن تحسن جودة الأرباح المحققة لدى المصارف يسهم في تعزيز قدرتها على توسيع نشاطها، فعندما تكون الأرباح ناتجة عن أنشطة تشغيلية فعالة ومستدامة، تزداد السيولة المتاحة ورغبة المصرف في إعادة استثمارأ رباحه في شكل قروض جديدة ما يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان الممنوح.

جدول (7): نتائج العلاقة التبادلية بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشرجودة الربحية

الاتجاه X2 → Y4	**عدد المشاهدات 204**	**Coefficient 1.39E-11**	**Std 6.43E-12**	**T-statistic 2.159684**	**Prob 0.0322**
C		45.12862	2.738389	16.47999	0.0000
	R-squared	D-W	F-Statistic	Prob(F-statistic)	
	0.235733	1.796844	1.927765	0.005809	
Y4 → X2	204	1.87E+09	8.66E+08	2.159684	0.0322
C		4.21E+11	3.95E+10	10.64844	0.0000
	R-squared	D-W	F-statistic	Prob(F-statistic)	
	0.182573	1.431677	1.395939	0.001841	

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

بناء على النتائج السابقة، نستنتج بأنه توجد علاقة تبادلية بين الاستثمار، وجودة الربحية لذلك نقبل فرضية البحث الفرعية الرابعة المنبثقة من الفرضية الرئيسة التي تنص على أنه توجد علاقة تبادلية بين استثمار في الائتمان، ومؤشر جودة الربحية.

و. **العلاقة التبادلية بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشر السيولة**: تشير النتائج إلى غياب علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشر السيولة، إذ بلغت قيمة الانحدار (1.24E-11) وكانت غير دالة إحصائياً عند المستوى المحسوب (0.5292) وعلى الرغم من أن النموذج ككل كان معنوياً إذ بلغت قيمة (0.0000) Prob(F)، وكان معامل التحديد 46.65%، وهذا يعني التغير في الاستثمار لا يعد من العوامل المؤثرة في مستوى السيولة لدي المصارف خلال مدة البحث، كذلك بلغت قيمة D.W(1.534258)وهذا يدل عل أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. والعلاقة غير معنوية بين المتغيرين تعود إلى اختلاف طبيعة الاستثمار والسيولة؛ لأن استثمار في الائتمان قد يكون موجهاً لأغراض طويلة الأجل في حين تعد السيولة من المؤشرات قصيرة الأجل، كما إن المصارف قد تعتمد تمويل وسيولة متعددة، مثل القروض بين المصارف، أو التمويل الذاتي وهذا يقلل من أثر الاستثمار في السيولة، وأيضاً قد تتبع المصارف سياسات تحفظية في إدارة السيولة تحافظ من خلالها على مستويات السيولة بصرف النظر عن مستوى الاستثمار، وكذلك في بعض الهياكل المصرفية قد يتم إدارة النشاط الائتماني، والسيولة من قبل إدارات منفصلة، وهذا يحد من التأثير المباشر بينهما.

وفي الجانب الآخر بينت النتائج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر السيولة، كمتحول مستقل، والاستثمار في الائتمان النقدي، كمتحول تابع لأن قيمة معامل الإنحدار بلغ (1.83E+08) وكانت غير دالة إحصائياً عند المستوى المعنوي (0.5292)، وهي أكبر من المستوى المعنوي الافتراضي للبحث، وكذلك فإن النموذج ككل لم يكن معنوياً إذ بلغت قيمة Prob(F) (0.2243)) وعلى الرغم من ذلك بلغت قيمة معامل التحديد 16.27%، وهي نسبة تفسير ضعيفة، وبلغت قيمة D.W(1.452738) وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. وتعني هذا النتائج أن مؤشر السيولة لا يعد من العوامل المفسرة للتغير في حجم الاستثمار؛ ويرجع سبب ذلك إلى أن قرارات منح الائتمان النقدي تعتمد على اعتبارات أخرى مثل سياسة الإقراض، أو توقعات السوق ليست مباشرة بخصوص السيولة المتوافرة، وكذلك وجود مصادر تمويل بديلة، هذا بمعني المصارف قد تمنح الائتمان بالاعتماد على مصادر خارجية، مثل القروض المجمعة، أو التمويل المركزي، وليست السيولة الذاتية، وكذلك السيولة مؤشر قصير الأجل في حين أن قرارات الاستثمار في الائتمان النقدي قد تكون طويلة الأجل، وكذلك تعليمات البنك المركزي، أو الجهات الرقابية تحدد من استخدام السيولة في التوسع الائتماني حتى لوكان السيولة مرتفعة.

جدول (8): نتائج العلاقة التبادلية بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشر السيولة

الاتجاه X → Y5	عدد المشاهدات 204	Coefficient 1.24E-11	Std 1.96E-11	T-statistic 0.630439	Prob 0.5292
C		186.6337	8.363553	22.31513	0.0000
	R-squared	D-W	F-Statistic	Prob(F-statistic)	
	0.466510	1.534258	5.465301	0.000000	
Y5→ X	204	1.83E+08	2.90E+08	0.630439	0.5292
C		3.11E+11	5.85E+10	5.308805	0.0000
	R-squared	D-W	F-statistic	Prob(F-statistic)	
	0.162688	1.452738	1.214358	0.224302	

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

بناء على النتائج السابقة نستنتج بأنه لا توجد علاقة تبادلية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار ومؤشر السيولة لأن العلاقة في كلا الاتجاهين كانت غير معنوية، لذلك نرفض فرضية البحث الفرعية الخامسة المنبثقة من فرضية البحث الرئيسة التي تنص على أنه توجد علاقة تبادلية بين الاستثمار، ومؤشر السيولة.

ز. **العلاقة التبادلية بين الاستثمار في الائتمان النقدي ومؤشر الحساسية تجاه مخاطر السوق:** أظهرت نتائج التحليل بين الاستثمار في الائتمان النقدي، ومؤشر حساسية تجاه مخاطر السوق أن المتغير المستقل غير معنوي، ما يعني أنه لا يؤثر بشكل مباشر في حساسية تجاه مخاطر السوق، إذ كانت قيمة معامل الانحدار (2.00E-12) موجبة ولكن غير دالة إحصائياً بالمستوى المعنوي المحسوب (0.7629)، على الرغم من أن النموذج كان ككل معنوي؛ لأن قيمة Prob(F) بلغت (0.0421) ومعامل التحديد نحو 20.12% إلا أن الاستثمار في الائتمان النقدي لم يكن له تأثير واضح في تفسير التغيرات في مؤشر حساسية تجاه مخاطر السوق، وكذلك بلغت قيمة D.W(1.877719) وهذا يعني النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. وربما يعود غياب العلاقة إلى أن في بعض المصارف تكون إدارة الائتمان معزولة عن إدارة المخاطر السوقية، كما إن حساسية تجاه مخاطر السوق يمكن أن تتأثر بعوامل خارجية، مثل تقلبات في أسعار الصرف، أو أسعار الفائدة، وضعف التفاعل بين المخاطر السوقية، والنشاط الائتماني في البيئة العراقية؛ بسبب التدخلات التنظيمية، أو محدودية انفتاح السوق.

وأوضحت النتائج أنه لا توجد دلالة إحصائية تربط بين مؤشر حساسية تجاه مخاطر السوق كمتحول مستقل، والاستثمار في الائتمان النقدي كمتحول معتمد، إذ كان معامل الانحدار (2.60E+08) موجباً لكن غير دال إحصائياً بالمستوى المعنوي المحسوب(0.7629)كما أن النموذج ككل لم يكن معنوياً Prob(F)(0.2361) وبلغ معامل التحديد نحو (16.12%) وهي منخفضة، وكذلك بلغت قيمة D.W (1.464431) وهذا يعني النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، هذا يشير إلى القدرة الضعيفة للمتغير المستقل على تفسير التغير في المتغير التابع، وهذا يمعني أن الحساسية تجاه مخاطر السوق لا تؤثر بشكل مباشر أو معنوي في قرارات الاستثمار، ويمكن تفسير سبب غياب العلاقة بأن الاستثمار يعتمد أكثر على السياسة الائتمانية الداخلية، وليس على تقلبات

السوق الخارجية فقط، ومخاطر السوق يمكن أن لا تؤثر في النشاط الائتماني المباشر عادة تؤثر في الأوراق المالية والاستثمارات السوقية.

الاتجاه X → Y6	عدد المشاهدات 204	Coefficient 2.00E-12	Std 6.63E-12	T-statistic 0.302124	Prob 0.7629
C		40.98065	2.824848	14.50720	0.0000
	R-squared	D-W	F-Statistic	Prob(F-statistic)	
	0.201188	1.877719	1.574117	0.042089	
Y6→ X	204	2.60E+08	8.61E+08	0.302124	0.7629
C		3.35E+11	4.05E+10	8.264067	0.0000
	R-squared	D-W	F-statistic	Prob(F-statistic)	
	0.161223	1.464431	1.201329	0.236167	

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

من خلال تحليل العلاقة في الاتجاهين، ظهر أنه لا توجد علاقة تبادلية بين الاستثمار، ومؤشر الحساسية تجاه مخاطر السوق، بذلك نرفض فرضية البحث الفرعية السادسة المنبثقة من فرضية البحث الرئيسة التي تنص على أنه توجد علاقة تبادلية بين الاستثمار، ومؤشر الحساسية تجاه مخاطر السوق.

5. الاستنتاجات والمقترحات

5-1. الاستنتاجات

5-1-1. استنتاجات الجانب النظري:

أ. تبين أن اختيار استراتيجية استثمارية مناسبة لا يعد مسألة فنية فحسب، بل هو عنصر حاسم في نجاح المصرف، وتعزيز استقراره ولاسيما في سوق العراق التي تتسم بعدم اليقين، لذلك فأن المصرف الذي يتمكن من مواءمة استراتيجية مع ظروف السوق المحلية والمخاطر المحيطة يكون أكثر قدرة على تحقيق العائدات المطلوبة، والحفاظ على سلامته المالية، كذلك لوحظ أن استراتيجيات الاستثمار المصرفي في العراق تتجه غالباً نحو النمط الدفاعي، أو المتوازن، وهذا بسبب هشاشة البنية الاقتصادية، وغياب العمق المالي.

ب. ظهر أن السلامة المالية ركيزة أساسية لا لتطور النظام المصرفي فحسب، بل لبناء الثقة بين المواطن، والمصرف، فمن غير المنطقي أن يثق الناس بمصرف يفتقر إلى أبسط مقومات السلامة والاستقرار لأن غياب السلامة المالية يثير الشكوك، ويضعف العلاقة بين المصارف والجمهور وهذا يعيق تطور القطاع المالي في العراق بشكل عام، وكذلك فأن السلامة المالية هي عنصر بقاء المصارف العرقية في ظل التحديات التنظيمية، والسياسية، والاقتصادية.

ج. اتضح أن نموذجCAMELS من أكثر النماذج شمولاً في تقييم السلامة المالية؛ لأنه يغطي مختلف الجوانب المتعلقة بكفاءة المصرف من حيث كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، وجودة الإدارة والربحية والسيولة، ومستوى الحساسية للمخاطر السوقية، وهذا يتيح تصوراً متكاملاً لوضع المصرف المالي والإداري.

د. وتوصلت البحث إلى أن العلاقة بين الاستثمار المالي المصرفي، ومؤشرات السلامة المالية ليست منفصلة، بل هي مترابطة، إذ إن نجاح المصرف في اختيار استثمار فعال، ومناسب، وقليل المخاطرة يعزز سلامتة المالية، والعكس صحيح، فالضعف في مؤشرات السلامة المالية قد يقيد خيارات الاستثمار المتاحة.

2-1-5. استنتاجات جانب التحليل الإحصائي

1. ظهر أن جميع المتغيرات المستخدمة في البحث قد ثبت استقرارها عند المستوى وفق اختبارات السكون، وهذا يدعم صحة النموذج القياسي المستخدم، ويؤكد على أن النتائج المستخلصة لا تتأثر بمشكلة عدم الاستقرارية في السلاسل الزمنية للبيانات.
2. ظهرت نتائج وجود علاقة تبادلية معنوية بين الاستثمار في الائتمان النقدي بعده أحد أشكال الاستثمار المالي المصرفي ومؤشرات السلامة المالية، وهذا يدل على دور المحوري لهذا النوع من الاستثمار في دعم القطاع المصرفي، وتوازن مؤشرات أدائه لذلك تقبل فرضية البحث الرئيسة التي تنص إلى أن توجد علاقة تبادلية بين المتغيرات.
3. تبين أن هناك علاقة تبادلية إيجابية بين الاستثمار في الائتمان النقدي، وجودة الموجودات، هذا العلاقة تؤكد أن توجيه الائتمان النقدي بشكل فعال نحو قطاعات منتجة أو ضمانات قوية، ينعكس إيجابياً على جودة الموجودات المصرفية، لذلك تقبل فرضية البحث الفرعية الثانية التي تنص إلى أن توجد علاقة تبادلية بين المتغيرات.
4. كشف التحليل أن العلاقة المعنوية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار في الائتمان النقدي، وجودة الربحية إذ يؤثر الاستثمار بشكل مباشر على الربحية، وكان تأثير الربحية في الاستثمار معنوياً وطردياً، وهذا يشير إلى أن الأرباح المرتفعة تشجع المصارف على التوسع في الاستثمار، لذلك تقبل فرضية البحث الفرعية الرابعة المنبثقة من الفرضية الرئيسية التي تنص إلى أن توجد علاقة تبادلية بينهم.
5. تبين عدم وجود علاقة تبادلية بين الاستثمار في الائتمان النقدي وكل من كفاية رأس المال، وجودة الإدارة، والسيولة، وحساسية تجاه المخاطر السوقية، تعكس أن قرارات الاستثمار لا تبني غالباً على أسس رقابية أو تشغيلية، وإنما قد تتأثر بعوامل أخري خارج إطار مؤشرات السلامة المالية، لذلك نرفض فرضيات التي تنص إلى أن توجد علاقة تبادلية بين الاستثمار في الائتمان النقدي وهذا المؤشرات.

وبناء على ما سبق، تتمثل المساهمة العلمية لهذا البحث في تقديم دليل تجريبي على وجود علاقة تبادلية بين الاستثمار المالي المصرفي، ومؤشرات السلامة المالية؛ باستخدام أنموذج (CAMELS) خاصة بين الاستثمار في الائتمان النقدي ومؤشر الربحية، وجودة الموجودات، وتبرز أهمية هذا الإسهام في بيان دور الاستثمار في الائتمان النقدي في تعزيز سلامة، واستقرار المصارف، بما يدعم تطوير السياسات الاستثمارية في القطاع المصرفي.

2-5. المقترحات:

1. دعوة المصارف العراقية إلى تنويع استراتيجياتها الاستثمارية من خلال المزج بين الاستثمارات المالية والاستثمار بما يتناسب مع طبيعة كل مصرف ومستوى المخاطرة؛ لتعزيز استقرارها المالي وتحقيق عوائد أكثر استدامة.
2. التركيز على تعزيز الاستثمار كأداة لتعزيز السلامة المالية، إذ ظهر أن هناك علاقة تبادلية قوية بينه، وبين معظم مؤشرات السلامة المالية، ما يجعله خياراً استراتيجياً في إدارة موجودات المصارف.

3. إنشاء قاعدة بيانات تحليلية موحدة للمصارف العراقية؛ لتمكين المصارف، والبنك المركزي من تتبع التغيرات في مؤشرات السلامة المالية والاستثمارات بشكل دوري، واتخاذ قرارات قائمة على البيانات الدقيقة.
4. تعزيز دور البنك المركزي العراقي في الرقابة الوقائية والموجهة، وهذا يكون من خلال وضع سياسات تضمن تحسين المؤشرات ذات الأثر المباشر في السلامة المالية عل رأسها جودة الموجودات، وكفاية رأس المال.
5. تطوير برامج تدريب متخصصة للعاملين في مجال الاستثماري والمخاطر المصرفية؛ لرفع كفاءتهم في استخدام الأدوات المالية الحديثة، وتحليل العلاقة بين الاستثمار ومؤشرات السلامة.
6. يوصي البحث المصارف العراقية بضرورة إيلاء اهتمام أكبر بمؤشرات السلامة المالية، بوصفها مؤشرات أساسية في تقييم مستوى الاستقرار المالي والكفاءة التشغيلية؛ لأن هذا المؤشرات لا تقتصر على التقييم فحسب، بل تعد بمنزلة أدوات إنذار مبكر يساعد المصرف على اكتشاف نقاط الضعف واتخاذ التدابير التصحيحية في الوقت المناسب، مما يسهم في تفادي الأزمات المحتملة، ويعزز من قدرة المصرف على الاستمرار والتطور في بيئة مصرفية معقدة وغير مستقرة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الوثائق والنشرات الرسمية

1. التقارير السنوية للبيانات التاريخية للمصارف عينة البحث (2007-2023).
2. موقع سوق العراق الأوراق المالية http://www.isx-iq.net
3. النشرات الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي (2007-2023).

ب. الرسائل والأطاريح الجامعية:

1. التميمي، عبدالرحمن علي حسن، (2024)، أثر مؤشرات السلامة المالية في بعض المتغيرات النقدية-الاقتصاد العراقي: حالة دراسية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
2. الخفاجي، شيماء هادي نعمة، (2022)، تحليل الاستثمارات المصرفية وأثرها في القيمة السوقية عبر مؤشرات السلامة المالية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004-2020)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
3. رفو، مني ماجد متي، (2012)، أثر التصنيف الائتماني على قرار منح القرض تطبيق في عينة من المصارف العربية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
4. سهام، تميسة، (2014)، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2008-2012)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
5. العامري، عادل قائد فارغ، (2003)، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن: دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2001)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الاردن.

6. مسعودي، نادية، (2012)، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدولMENA خلال الفترة 1970-2009باستعمال معطيات PANEL، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جزائر.

ج. البحوث العلمية:

1. اسية، كرومي، (2022)، تقييم أداء البنوك التجارية باستعمال نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على المؤسسة المصرفية العربية خلال 2010-2019، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 8، العدد 1.
2. الإمام، صلاح الدين محمد امين، (2010) استخدام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة المنصور، مجلد 31، العدد 13.
3. الجياشي، هيبت حسن هبيش والغانمي، ضرغام أصيل كريم وعبد، اسعد منصور، (2023)، دور المحفظة الاستثمارية في تحقيق التوافق بين العائد والمخاطرة وفقا لمعايير لجنة بازل: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 61.
4. حنظل، حنان جمعة وخلف، وحيدة جبر، (2023)، تحليل علاقة مخاطر السيولة والائتمان بمؤشرات السلامة المصرفية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية للمدة 2010-2020، مجلة الريادة للمال والأعمال، مجلد 4، العدد 1.
5. سلمان، بن بعيبش وعبد الرحمان، بن ساعد، (2022)، محددات الربحية في البنوك التجارية باستخدام نموذجCAMELS دراسة على عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2012-2019، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، مجلد 13، العدد1.
6. الطائي، سجي فتحي محمد ومحمد، ليلي عبدالكريم، (2013)، التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام معيار CAMELS: دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف التجارية الاردنية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 9، عدد 27.
7. عبدالماجد، ضياء الدين عبدالباسط، (2022)، اثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية البحرينية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد47، العدد 133.
8. عيدان، محمد فرج وخلف، سحر ناجي، (2020)، تأثير المخاطر الائتمانية على اسعار الاسهم دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الريادة للمال والاعمال، مجلد 1، العدد2.
9. محمد، سلام هاشم وجواد، حيدر ثجيل، (2020)، هامش سعر الفائدة المصرفي وأثره على الودائع المصرفية واالئتمان النقدي) القروض والسلف (العراق واليابان والصين أنموذجاً للمدة (2004-2016)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 4.
10. الموسوي، سعدي أحمد حميد، (2015)، البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 7، العدد 2.

د. الكتب

1. الأنصاري، أحمد توفيق، (2020)، الاقتصاد الاستثماري، ط1، مؤسسة طيبة للنشرو التوزيع، الإسكندرية، مصر.

2. سعيد، عبدالسلام لفتة، (2013)، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، بغداد، العراق.
3. شيخة، محمد غياث، (2022)، الاستثمار (المبادئ-الأدوات-المخاطر وألتقييم)، ط1، دارررسلان للطباعة والنشر، عمان، الاردن.
4. ماموندي، غازي، (2012)، إدارة البنوك، ط 1، مطبعة حجي هاشم، أربيل، كوردستان.

ثانياً. المصادر الأجنبية

A. Official Documents and Bulletins

1. International Monetary Fund, (2002), P2, Washington DC.

B. Theses and Dissertation

1. Aggerholm, Simon Agerkvist, (2019), Active vs Passive Investing Are Danish Active Mutual Funds able to Outperform the S&P 500 Index, Unpublished Master Theses,College of Economics and Business Administration, Copenhagen Business School.
2. Gopwani, Chhutani Rahul M, (2019), Active vc Passive Investment the Optimal Diversification Effect, Unpublished Master Theses, Icade Business School, Pontificia University, Madrid.
3. Kayal, Jean-Pierre and Norberg, Martin, (2020), Simulation and Evaluation of Investment-And Portfolio Selection Strategies, Unpublished Master Theses, Department of Mathematic and Mathematical Statistics, Umea University.

C. Scientific Research

1. Islam, Saiful & Hossain, Mohammad Sabbir & Roy, Sanjoy Kumar, (2021), Performance Evaluation using CAMELS Model: A Comparative Study on Private Commercial Banks in Bangladesh, International Journal for Asian Contemporary Research, Vol 1, No 4.
2. Mohammed, Jamal Hadash & Ali, Lina Tariq & Mhmood, Luay Ali, (2022), Measuring Financial Strength Using the Profitability Index and its Impact on Achieving Financial Soundness: An Analytical Study of Several Iraqi Private Commercial Banks,Journal Of Business And Managemet Studies, Vol 4,No 4.
3. Roman, Angela & Sargu, Alina Camelia, (2013), Analysing The Financial Soundness Of The Commercial Banks in Romania: An Approach Based on The Camels Framework, Procedia Economics and Finance, Vol 6, No, Special Issue. DOI:10.1016/S2212-5671(13)00192-5
4. Salman, Mazen Dawood & Mohammed,Amr Hisham & Flayyih, Hakeem Hammood, (2021), Financial Safety Indicators under Financial Crises and their Impact on Banking Finance: An Applied Study in Iraqi Banks, An Official Journal Of The International Association Of Applied Economics, Volume 39-11.
5. Shamir, Shawkat Abdul Amir &Al-Baaj, Qassim Mohammed, (2022), "Using CAMELS As A Tool For Evaluate Banking Performance" A Sample Application Study Of Iragi Banks listed on Irag's Stock Market For The Period (2015-2020), Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, Vol 24, Issue 3.
6. Tahar, Mustafa Hussein Hassan& Mohammed, Ayad Taher, (2023), The Effect Of Operational Efficiency On Some Financial Indicators According To The CAMEL Model

Of Banking Financial Stability An Applied Research On a Sample Of Iraqi Private Banks For The Period 2010-2020,Journal Of Accounting And Financial Studies,Vol 18,No 64.

D. Books

1. Gangadhar V. & Babu, Ramesh, (2006), Investment Management Including Portfolio Management & Security Analysis, First Edition, An moll publications Prt. Ltd., India
2. Reilly, Frank and Brown, Keith, (2012), Investment Analysis & Portfolio Management, Ten Edition, Cengage Learning, Thomson South-Western, Inc, USA.